مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٨٩

الجمعة، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٩، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريـّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد كورديرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	غابون	السيد إسونغيا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد رستم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/1999/320)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/1999/320)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٣٩٨٨، أدعو ممثلي ألبانيا، وألمانيا، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، والهند إلى شغل المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نيشو (ألبانيا)، والسيد كاستروب (ألمانيا)، والسيد شاكربي (البوسنة والهرسك)، والسيد سيشو (بيلاروس)، والسيد شارما (الهند) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٣٩٨٨، أدعو السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يوفانوفيتش مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أوكرانيا وكوبا، يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يل تشينكو (أوكرانيا)، والسيد رودريغز باريا (كوبا) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وكما فعلنا في الجلسة ٣٩٨٨، أود أن أذكر بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/328، التي تحتوي على نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وبيلاروس. وقد شاركت الهند في تقديم مشروع القرار هذا أيضا.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثائق S/1999/327، رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/331، رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/332، رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/335 و S/1999/336، رسالتان مؤرختان ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهتان إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1999/338، رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٩ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

أفهم أن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): مشروع القرار المعروض علينا اليوم يطالب بالوقف الفوري لاستخدام القوة وبالاستئناف العاجل للمفاوضات. فما الذي كان يفعله المجتمع الدولي كله منذ بدء الأزمة الإنسانية في

كوسوفو غير التفاوض باهتمام وحماس لتجنب تصعيدها؟ لقد أوفدنا العديد من البعثات الدبلوماسية والمبعوثين الخاصين إلى بلغراد، تحت إشراف الأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما طرحنا في مناسبات عديدة مبادرات ثنائية استهدفت إقناع الرئيس ملوسفيتش بجدية نوايانا. ونشرنا قوة مراقبة دولية ونظمنا مؤتمرا كبيرا للسلام. وأصدر مجلس الأمن عددا من القرارات والبيانات الرئاسية التي يطلب فيها إلى الرئيس ملوسفيتش على وجه التحديد إنهاء القمع الوحشي الذي يرتكب ضد مواطنيه. وفي غضون ذلك، استغل الرئيس ملوسفيتش النوايا الطيبة للمجتمع الدولي فواصل بل حتى كثف وسائله القمعية في كوسوفو -حتى في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية - في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزامات التي تعهد بها في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

(تكلم بالانكليزية)

وبعد أن وصفت الأزمة الإنسانية في كوسوفو قبل ٣٦ ساعة فقط، فلا أجد ضرورة لأكرر مدى شدتها. إلا أنني أود أن أذكر أعضاء المجلس الذين يحتاجون إلى التذكير بأن آلافا ماتوا ومئات الآلاف أصبحوا مشردين تحت رحمة ظروف الشتاء القارس. إن أعدادهم تزيد كل ساعة؛ وبيوتهم ومزارعهم تنهب وتحرق، وماشيتهم تذبح.

والذين يؤيدون مشروع القرار هذا يضعون أنفسهم خارج إطار التوافق الدولي، الذي يرى أن الوقت قد حان لوقف العنف المستمر الذي تمارسه حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ضد شعبها. وبدلا من طرح مشروع القرار العقيم هذا في محاولة لصرف الانتباه عن المسألة الإنسانية الأساسية، كان الأولى بتلك البلدان أن توجه طاقاتها بطريقة أكثر فائدة نحو إقناع زعماء بلغراد بوقف العنف ضد شعبهم وقبول اتفاق رامبوييه للسلام.

إن مشروع القرار هذا، بصيغته المقترحة، ليس من شأنه سوى منح الرئيس ملوسفيتش سلطة مطلقة للانتهاء من العمل الوحشي الذي بدأه العام الماضي واستمر منذ ذلك الوقت حتى أحدث أثره المميت، بأبرز صوره في راجاك.

لهذه الأسباب، ستصوت كندا ضد مشروع القرار هذا.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): ستصوت سلوفينيا ضد مشروع القرار الذي طرح على مجلس الأمن للتصويت عليه اليوم. إن النص يمثل، في رأينا، محاولة غير ملائمة لتناول الحالة المتعلقة بكوسوفو. إنه يعبر عن وجهة نظر سياسية انتقائية للحالة ويفتقد الموضوعية الضرورية في قرار لمجلس الأمن. ومشروع القرار يتجاهل أن مجلس الأمن أعلن قبل عدة أشهر أن الحالة في كوسوفو تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة.

علاوة على ذلك، يتجاهل مشروع القرار كون مجلس الأمن حدد بالفعل المتطلبات لإزالة ذلك التهديد وأن تلك المتطلبات انتهكتها بطريقة صارخة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). ومن أخطر تلك الانتهاكات الهجوم العسكري الكبير المستمر الذي تشنه قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المسلحة والأمنية والذي يؤثر على السكان المدنيين في كوسوفو.

هذه كلها وغيرها من العقبات أمام تنفيذ القرارات التي أصدرها مجلس الأمن استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتجاهلها مشروع القرار. ويبدو كما لو كان مشروع القرار يراد به تغيير تقييم الحالة الفعلية الوارد في القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨). وهذا النص، إذ ينطلق من تقييم للوقائع معيب بشكل أساسي، فإنه يحاول التذرع ببعض الأعراف الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة. إن مشروع القرار لا يعالج الظروف ذات الصلة ويتجاهل حالة الضرورة التي أدت إلى العمل العسكري الدولي الراهن. علاوة على ذلك، لا يعالج مشروع القرار حتى الأسباب المعلنة لذلك العمل العسكري، ناهيك عن تقديم أية حجة ضد تلك الأسباب. وبدلا من ذلك، يصف مشروع القرار ذلك العمل في الفقرة الثالثة من الديباجة بأنه يشكل "انتهاكا فادحا لميثاق الأمم المتحدة". إن الجعجعة السياسية لعبارة "انتهاكا صارخا" لا يمكن أن تخفي عدم توفر حجة مقنعة.

علاوة على ذلك، يفشل مشروع القرار فشلا تاما في بيان ممارسة مجلس الأمن الذي اختار، عدة مرات، بما في ذلك في مناسبات قريبة، أن يظل صامتا في وقت

كانت تقوم فيه منظمات إقليمية بعمل عسكري استهدف إزالة تهديد إقليمي للسلم والأمن. صحيح أن لكل حالة خصائص فريدة. إلا أن متطلبات الاتساق في ترجمة وتطبيق مبادئ وأعراف ميثاق الأمم المتحدة تتطلب على الأقل بعض التوضيح للمبرر المحدد للنهج الذي يقترحه مشروع القرار في الحالة الحالية. وهذا التوضيح غير متوفر، للأسف، ولا يمكن، كما ذكرت من قبل، أن تحل محله العبارات الشديدة التي نراها في مشروع القرار.

لهذه الأسباب، سيصوت وفد سلوفينيا ضد مشروع القرار المطروح للتصويت اليوم.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أتطرق إلى نقطة عامة إضافية. فاستخدام حكومة بلغراد للقوة ضد السكان المدنيين أوجد حالة جعلت العمل العسكري الراهن أمرا لا مفر منه. وكنا نفضل لو أن هذا العمل العسكري كان بإذن كامل من مجلس الأمن؛ ومع هذا فذلك لم يكن ممكنا لأسباب شرحناها خلال مناقشات مجلس الأمن قبل يومين. ومن المهم في الظروف الحالية أن ندرك أن مجلس الأمن عليه بموجب الميثاق المسؤولية الأولى وإن لم تكن الحصرية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي وقت كهذا يتعين على جميع أعضاء مجلس الأمن أن يفكروا جديا فيما يلزم عمله لكفالة سلطة المجلس وتحميله المسؤولية الأولى تماما كما يقضي به الميثاق.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): قبل ما يزيد قليلا عن خمسة أشهر قوبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٢٠٣ (١٩٩٨) بالترحاب في هولندا لأنها كانت ترى أنه مع كل الضغط على بلغراد في ذلك القرار كان لا بد على الأقل أن يكون بالإمكان جعل الرئيس ميلوسيفتش يلجأ إلى العقل ويقبل بحل سلمي لمشكلة كوسوفو.

وقد أوضح القرار بجلاء أن مجلس الأمن يتصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب مجلس الأمن في القرار عن عميق قلقه إزاء الكارثة الإنسانية الوشيكة في كوسوفو، مؤكدا على ضرورة الحيلولة دون حدوث ذلك. فهو أيد ودعم الاتفاقين الموقعين في بلغراد بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي، وطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتنفيذ الكامل والعاجل لهذين الاتفاقين.

وإذ ندرك التزام روسيا القوي بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية فإننا نعرب عن امتناننا لها لإسهامها في هذا الضغط الذي مورس للتأثير على القيادة اليوغوسلافية.

غير أن روسيا، منذ ذلك الحين، وفي كل منعطف حرج، قد نجحت إلى حد ما في التقليل من مصداقية الضغط، حتى أنه لم يبق من خيار أمام منظمة معاهدة شمال الأطلسي في النهاية إلا أن تنفذ تهديدها الذي كان المقصود به في البداية التوصل إلى حل سلمي لأزمة كوسوفو. ومن المشروع توجيه التهديد مع الأمل في ألا ينفذ إطلاقا، ولكن يجب أن يكون المرء في نهاية المطاف مهيأ لتنفيذ التهديد. أما البديل الذي لم نكن نتوقعه جديا فكان الخلود إلى الراحة وترك المجال لوقوع الكارثة الإنسانية.

ويأتي العمل الذي قامت به منظمة معاهدة شمال الأطلسي، والذي نشترك فيه، نابعا مباشرة من القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) ومقترنا بعدم الامتثال له من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصورة صارخة. وفي ضوء الخلفية المعقدة لا نستطيع القبول بوصف العملية بأنها استخدام للقوة من جانب واحد. ولو قدر أن طلب مجلس الأمن الآن وقفا فوريا للعملية التي تقوم بها المنظمة فإن ذلك سيعيد، مرة أخرى وبناء على مبادرة روسيا - إعطاء إشارة خاطئة إلى الرئيس ميلوسيفتش، تفضي إلى إطالة أمد سفك الدماء في كوسوفو.

ولهذا السبب فإن هولندا سوف تصوت ضد مشروع القرار المعروض علينا.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة تعرب عن تقديرها العظيم للتأييد الواسع النطاق لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي، الذي بدا في مجلس الأمن يوم الأربعاء الماضي، وفي أنحاء العالم في الأيام القليلة الماضية. ونحن نشدد على أننا وحلفاءنا لم نبدأ عملا عسكريا إلا بعد أقصى قدر من التردد، بعد استنفاد جميع الخيارات السلمية تماما. فبرفض بلغراد التسوية السلمية وتصعيد اعتداءاتها على الناس في كوسوفو - انتهاكا للقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن - تكون قد اختارت طريق الحرب.

وبلغراد تواصل الاعتداء على أهل كوسوفو الأبرياء. وقد تلقينا تقارير مقلقة بأن قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تستخدم دروعا بشرية وأن غير المقاتلين يحصرون في مجموعات كبيرة وأن بعضهم يعدم بلا محاكمة. وعرقلت حكومة بلغراد محاولات التحقق من هذه التقارير بفرضها إجراءات صارمة على الصحفيين المستقلين في يوغوسلافيا، ومضايقتها وإبعادها لوسائل الإعلام الدولية، وصرامتها مع جماعات حقوق الإنسان المستقلة.

بل إن قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تكثف اليوم اعتداءاتها على المدنيين بالإحراق والنهب ومهاجمة القادة السياسيين الألبان الكوسوفيين. وقد أجبر قرابة ٦٠ ٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم منذ بدأت الجولة الأخيرة من مباحثات السلام في فرنسا، ويتزايد هذا العدد يوما بعد يوم. فهو يصل الآن إلى أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ من المشردين - أي شخص من كل عشرة أشخاص من سكان كوسوفو. وهذه كارثة إنسانية.

ومن الممكن أن تترتب على تدفقات اللاجئين الكبيرة من كوسوفو إلى البلدان المجاورة آثار خطيرة تزعزع الاستقرار. فاستقرار ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة معرض للخطر.

وهذه التطورات تبرر استمرار العمل العسكري للحد من قدرة بلغراد على تهديد وإيذاء المدنيين الأبرياء في كوسوفو.

وأريد أن أوضح ما يلي بجلاء تام. فنحن نقدر تماما المساهمة الهائلة من الاتحاد الروسي في تعزيز قضية السلام في كوسوفو وفي البلقان، وبوجه خاص في سياق فريق الاتصال. وقد حظيت جهود الفريق لتعزيز حقوق الإنسان وللتفاوض بشأن تسوية منصفة للأزمة لتأييد هذا المجلس في عدة مناسبات.

إن الطريق إلى السلام واضح. ففي القرارين ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) بين مجلس الأمن الخطوات التي يجب أن تتخذها بلغراد لحل هذه الأزمة. غير أن بلغراد اختارت تحدي إرادة المجتمع الدولي بشكل متكرر.

ومشروع القرار المطروح أمامنا اليوم يدعي أن منظمة معاهدة شمال الأطلسي تتصرف منتهكة ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يقلب الحقيقة رأسا على عقب. فميثاق الأمم المتحدة لا يقر الاعتداءات المسلحة على الجماعات الإثنية ولا يتضمن أن يُغض الطرف عن تنامي كارثة إنسانية.

فإجراءات منظمة معاهدة شمال الأطلسي لها ما يبررها تماما. وهي ضرورية لوقف العنف ومنع زيادة تردي السلام والاستقرار في المنطقة. وبوسع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تنهي بسرعة إجراءات هذه المنظمة إن هي أوقفت هجماتها الوحشية على سكان كوسوفو وتحركت نحو التوصل إلى اتفاق سلام.

وينبغي إحباط مشروع القرار هذا. فهو لو اعتمد لا يمكن إلا أن يشجع الرئيس ميلوسيفتش على مواصلة بل وتكثيف قمعه العسكري للسكان المدنيين في كوسوفو. ثم أنه لو اعتمد يضر بآفاق التسوية المتفاوض عليها ويجعل مواصلة سفك الدماء أكثر احتمالا. وباختصار، فإن مشروع القرار لا يقدم شيئا لتعزيز قضية السلام في البلقان، وهي القضية التي عمل المجتمع الدولي ومجلس الأمن طويلا وتكبد المشاق من أجلها.

السيد لافروف (تكلم بالروسية): حدد الوفد الروسي في جلسة مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس تقييمه المبدئي لاستخدام القوة من جانب واحد ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من قبل البلدان الأعضاء في منظمة معاهدة شمال الأطلسي. وبالفعل فقد تسبب استمرار العمل العسكري الذي ينفذ بحجة درء كارثة إنسانية في عواقب إنسانية وخيمة وألحق ضررا بليغا بالجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية في كوسوفو. وهذا يؤكد من جديد مبررات موقفنا عندما أبدينا الحاجة المطلقة إلى الالتزام الدقيق من جميع الدول بالقانون الدولي.

إن المحاولات التي تتكرر اليوم لتبرير هذا الخروج على الشرعية لا يمكن أخذها مأخذ الجد، بقدر ما أن المرء لا يستطيع أن يأخذ مأخذ الجد تلك البيانات التي تقترب من الابتزاز، من الذين يصوتون لصالح مشروع القرار فيضعون أنفسهم خارج نطاق توافق الآراء. وفي المقابل: فالذين يصوتون ضد مشروع القرار هم الذين يضعون أنفسهم في صف اللاشرعية.

وفيما يتعلق بالمحاولات الرامية إلى تشويه موقف روسيا، أود أن أذكّر هنا بأن روسيا تحديدا هي التي أعلنت اليوم أنها تحبذ عقد جلسة طارئة لوزراء فريق الاتصال إن توقف العمل العسكري.

إن العمل العسكري العدواني الذي يشنه حلف الناتو ضد دولة ذات سيادة بدون إذن من مجلس الأمن وبالالتفاف عليه لهو تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين، وانتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية الأخرى للقانون الدولي. فالأحكام الرئيسية للميثاق هي التي تنتهك، ولا سيما الفقرة ٤ من المادة الثانية التي تحتم على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة أن يمتنعوا عن استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتهم الدولية، بما في ذلك ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة؛ والمادة الرابعة والعشرين التي توكل إلى مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين؛ والمادة الثالثة والخمسين المتعلقة بعدم جواز القيام بأي عمل من أعمال القمع في إطار الترتيبات الإقليمية أو عن طريق الوكالات الإقليمية بغير إذن مجلس الأمن، إلى جانب مواد أخرى.

إن استعمال الناتو للقوة على نحو غير قانوني لا يقوض إلى حد كبير الحالة في البلقان وفي أوروبا بأسرها فحسب، بل ويزعزع أيضا بصورة مباشرة الركائز الأساسية لنظام العلاقات الدولية الحديث برمته القائم على إعطاء الأولوية لميثاق الأمم المتحدة. وأسوأ المخاوف أخذت تتحقق الآن. ففيروس انعدام وجود القانون أخذ ينتشر ليشمل مجالات أكثر في العلاقات الدولية. وآخر مثال على ذلك كان الحظر الذي أعلنه الناتو على أية رحلات جوية مدنية في المجال الجوي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا، وكرواتيا. وقرر الناتو بتنفيذه هذا الحظر، أن يتحكم بمصائر الدول الأخرى. وهذا انتهاك فاضح لمبدأ السيادة الحصرية لدولة ما على مجالها الجوي فوق أراضيها، وهو ما تنص عليه المادة الأولى من اتفاقية شيكاغو.

إن مجلس الأمن لا يسعه أن يبقى، ولا ينبغي له أن يبقى غير مكترث بهذه الحالة التي نحن على اقتناع عميق بأنها مناقضة للمصالح الأساسية للأغلبية الساحقة للدول. وعليه، قدم الاتحاد الروسي إلى جانب جمهورية بيلاروس والهند - مشروع قرار لينظر فيه مجلس الأمن، وهو يتضمن المطالبة بالوقف الفوري لاستخدام القوة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويدعو إلى الاستئناف العاجل للمحادثات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى عاجلا إلى إيجاد حل من هذا القبيل بالضبط إذا كان بالفعل مهتما بمنع اتباع نهج من طرف واحد وسيطرة القوة على الشؤون الدولية.

إننا نعلم أن أعضاء عديدين في مجلس الأمن تساورهم الشكوك إزاء هذا التصويت. وعلى المحك الآن مسألة وجود قانون أو عدم وجود قانون. والمسألة هي إما إعادة تأكيد التزام بلد ما وشعبه بالمبادئ والقيم الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، أو تحمل حالة تفرض فيها القوة العاتية نفسها على السياسة الواقعية. ويمكن أيضا تلمس الشكوك التي تساور بلدان الناتو. ولقد ذكرت صحيفة الفاينشال تايمز في افتتاحيتها بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ما يلي:

> "يبدو حتى الآن أن حكومات بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ما زالت متحدة إزاء القصف بالقنابل. ولكن الرأي العام والبرلمانات لديها ليست متحدة".

إننا لا نريد هنا أن نعطي دروسا أخلاقية، ولكن لا يسعنا أن ننسى حقيقة أن أعضاء مجلس الأمن يتحملون مسؤولية خاصة ليس تجاه شعوبهم فحسب، بل تجاه جميع أعضاء الأمم المتحدة، الذين تكون قرارات المجلس ملزمة لهم بموجب الميثاق. وإن تصويت اليوم لا يتعلق بمشكلة كوسوفو فحسب، فهو يتوجه مباشرة إلى سلطة مجلس الأمن في نظر المجتمع العالمي. وأعضاء المجلس لا يسعهم أن يتجاهلوا المطاليب التي نسمعها الآن في أنحاء مختلفة من العالم - وهي تأتي من مجموعة ريو، ومجلس وزراء دفاع البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وأعضاء حركة عدم الانحياز وغيرهم - وهي تقضي بوقف العدوان العسكري واحترام الشرعية الدولية.

إن قدرة مجلس الأمن على الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة عامل أساسي من أجل مستقبل الأمم المتحدة. وإذا تعذر على المجلس أن يفعل هذا، فلن تكون أية مفاوضات أو محادثات تتعلق بإصلاح المجلس ذات نفع.

إنني لن أطلب الكلمة بعد التصويت. ومثلما قلت، فإن وجود القانون أو عدم وجوده هو على المحك اليوم.

ويتعين على أعضاء مجلس الأمن أن يختاروا، وهو ما سيفعلونه في هذه الجلسة العلنية، على مرأى من جميع أعضاء المجتمع الدولي وفي ظل ظروف من الشفافية الكاملة.

الرئيس (تكلم بالصينية): اطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/328.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الصين، ناميبيا.

المعارضون:
الأرجنتين، البحرين، البرازيل، سلوفينيا، غابون، غامبيا، فرنسا، كندا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت كما يلي: ٣ أصوات مؤيدة و ١٢ صوتا معارضا. لم يعتمد مشروع القرار لأنه لم يحصل على الأغلبية المطلوبة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): مثلما ذكر السير جيريمي غرينستوك بالتفصيل في مناقشة مجلس الأمن التي جرت بتاريخ ٢٤ آذار/مارس، فإن المجتمع الدولي بذل طوال العام الماضي جهودا مضنية من أجل حل الأزمة في كوسوفو عن طريق المفاوضات. فلقد استعملت جميع الوسائل ما عدا وسيلة القوة بغية محاولة تفادي الحالة الراهنة. ومنيت هذه الجهود بالفشل لأن الرئيس ملوسفيتش استهزأ بمطالب المجتمع الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن المتعاقبة، وسمح لقواته بمتابعة شن عدوانهم العنيف ضد المدنيين في كوسوفو، وتجاهل جميع النداءات بالتفاوض من أجل تحقيق تسوية سياسية. وهو يتصرف بما يشكل تحديا لإرادة مجلس الأمن المعرب عنها.

ومثلما يسلم به قرارا مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، فإن سياسات بلغراد تجاه كوسوفو هي التي تسبب التهديد للسلم والأمن في المنطقة، وليس الأعمال التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن التدخل العسكري له ما يبرره بوصفه تدبيرا استثنائيا يرمي إلى منع وقوع كارثة إنسانية شاملة.

ولو اعتمد مشروع القرار المعروض علينا اليوم لكان إشارة إلى الرئيس ملوسفيتش بأنه ليس هناك رادع لأعماله القمعية في كوسوفو. وكان من شأنه ألا يفعل شيئا لتجنب وقوع كارثة إنسانية وشيكة. ولهذا السبب صوتت المملكة المتحدة ضده.

ومثلما قلت سابقا، سبق أن شرحنا موقفنا بتفصيل كبير في المناقشة التي أجراها المجلس بتاريخ ٢٤ آذار/مارس. لذلك، لا أريد أن أتناول بالتفصيل في بياني الآن مضمون مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو. بيد أنني أريد أن أشير إلى الكلام الذي تضمنه مشروع قرار مجلس الأمن، وكرره اليوم ممثل الاتحاد الروسي، ومفاده أن منظمة حلف شمال الأطلسي حظرت الرحلات الجوية المدنية فوق عدد من البلدان في منطقة البلقان. هذا غير صحيح؛ فمنظمة حلف شمال الأطلسي لا سلطة لها أن تفعل هذا. فما يحدث بالفعل هو أن منظمة حلف شمال الأطلسي بلغت كرواتيا وألبانيا ومقدونيا والبوسنة بأن الضربات الجوية التي تشنها المنظمة قد تجعل مجالها الجوي غير آمن للرحلات الجوية المدنية. وإزاء ذلك التبليغ، قررت تلك البلدان أن تغلق مجالها الجوي أمام هذه الرحلات الجوية. لذلك، ليس هناك انتهاك لا لميثاق الأمم المتحدة ولا لاتفاقية شيكاغو.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): خلال الجلسة الرسمية التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، أوضح وفدي أسباب مشاركة فرنسا في الأعمال الجارية حاليا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وقد اتخذ مجلس الأمن القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وفي القرارين ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) يؤكد المجلس من جديد أن تدهور الحالة في كوسوفو يشكل خطرا على السلم والأمن في المنطقة. وفي القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)، وجه مجلس الأمن، إلى سلطات بلغراد، ضمن من وجه إليهم، عددا معينا من المطالب.

وفي القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨)، أعلن مجلس الأمن عن دعمه وتأييده للاتفاقات المبرمة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من جهة، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، من الجهة الأخرى. وطالب مجلس الأمن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتنفيذ الكامل والفوري لتلك الاتفاقات. فقد تضمنت هذه الاتفاقات التزامات وتعهدات ذات طبيعة محددة من جانب الحكومة اليوغوسلافية. ولم تف بلغراد بتلك الالتزامات.

وفي هذه الأثناء تزايد التوتر والمواجهة والتهديد بالقمع العنيف. والإجراءات المتخذة تتصدى لانتهاك بلغراد لالتزاماتها الدولية بموجب القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ومشروع القرار الذي عرض علينا يناقض على نحو مباشر ما نراه. ولذلك فإن فرنسا صوتت ضده.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يوضح موقفه في التصويت الذي أجري توا على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/328، والذي قدمه وفدا بيلاروس والاتحاد الروسي وشارك في تقديمه وفد الهند.

وفي هذا الصدد، نود أن نعلن أن التصويت السلبي للأرجنتين كان يستند إلى الحاجة الماسة إلى الإسهام في وضع حد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث في إقليم كوسوفو، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد وثقت تلك الانتهاكات بوضوح في العديد من تقارير الأمين العام وفي العديد من المبادئ التي تمثل جوهر قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

وتود الأرجنتين أيضا أن تؤكد على أن الوفاء بمعايير القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان هو استجابة للقيم والالتزامات المعترف بها والمقبولة على نطاق العالم. وواجب حماية هذه الحقوق وضمان احترامها يقع على عاتق الجميع ولا يمكن ولا يجب أن يناقش. ومما يجعل ذلك الالتزام في غاية الإلحاح ما زعم، وشوهد، وثبت في تلك المنطقة من ارتكاب جرائم دولية مفرطة في الخطورة، بما في ذلك أعمال الإبادة الجماعية، التي حوكم بعض مرتكبيها في محكمة خاصة أنشأها هذا المجلس.

وقد ظلت الأرجنتين منذ عام ١٩٩٣، تشارك في البلقان من خلال عمليات حفظ السلام. والموقف الذي نتخذه هنا قائم على تجربتنا الخاصة المباشرة، المكتسبة في هذا الميدان. وفي نهاية المطاف، فإن هذا الموقف القائم على مبادئ قانونية أساسية وعلى التجربة العملية، لا يمكن أن يأتي كمفاجأة. ونحن لا نستطيع أن نقبل مشروع قرار لا يذكر قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن مسألة كوسوفو، ويتجاهل السياق الإنساني الخطير، ولا يأخذ في الاعتبار خلفية وسوابق تلك المنطقة. وأي وثيقة، وبيان أو - في هذه الحالة - مشروع قرار لا يعترف بالواقع يفتقر إلى التوازن. ولا يمكن أن يسهم في التسوية السلمية للمشكلة، وهو يشجع أكثر العناصر سلبية من العناصر العاملة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ولجميع هذه الأسباب، فإننا بكل احترام نحث مرة أخرى جميع من لديهم مقدرة على ممارسة نفوذ في المنطقة، ولا سيما الاتحاد الروسي، أن يواصلوا بذل جهودهم القيمة والمعترف بها لوضع حد لهذه الأزمة المفرطة الخطورة والتوصل إلى اتفاق شامل ونهائي لاستعادة السلام الدائم.

ونحن نتعاطف بصدق مع ضحايا هذه الحالة، ومستعدون لبذل كل ما في وسعنا لتخفيف معاناتهم، ولا سيما اللاجئين والمشردين، الذين فقد العديد منهم ديارهم إلى الأبد.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن ماليزيا تلتزم التزاما كاملا بالمبدأ الأساسي المتمثل في الحاجة العظمى إلى الحفاظ على قدسية ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق ينوط بالمجلس المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد أكدت ماليزيا بوضوح، عندما اجتمع المجلس يوم الأربعاء الماضي، على أن أي صراع ينبغي أن يحل من خلال الحوار والمفاوضات السياسية وليس باستخدام القوة. وإذا ما أصبحت القوة بأية حال ضرورية، ينبغي أن تكون هي الملاذ الأخير، وينبغي أن يوافق عليها مجلس الأمن.

ومن دواعي إحساسنا بخيبة أمل كبيرة أن الجهود المضنية التي بذلت لإيجاد حل سلمي للصراع في كوسوفو آلت إلى الفشل. والقيادة اليوغوسلافية تتحمل المسؤولية الكاملة عن فشل تلك الجهود، بسبب استمرارها في رفض اتفاقات رامبوييه، ولاختيارها لشن هجمات عسكرية واسعة على سكان كوسوفو، حتى في هذه الساعة بالذات. وإننا نحيط علما مع الاهتمام البالغ بالمعلومات المقدمة من خلال رسالة الأمين العام، المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٩ في الوثيقة S/1999/338، والتي يقول فيها الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

"... إثر انسحاب بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يوم ٢٠ آذار/مارس كثفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أنشطتها العسكرية وتستعمل القوة بشكل مفرط وغير متناسب، متسببة بذلك في كارثة إنسانية أخرى." (S/1999/338، ص ٢)

ولا تزال ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المتدهورة ميدانيا في كوسوفو. وقد تصاعدت أعمال القمع العنيف من جانب قوات الأمن الصربية واليوغوسلافية ضد السكان في كوسوفو بصورة خطيرة في الأيام القليلة الماضية.

إن الهجوم العسكري الصربي الحالي أسفر عن المزيد من الوفيات والدمار. وقد تعرضت أعداد كبيرة من المدنيين، خاصة النساء والأطفال، إلى التشريد قسرا من منازلهم وقراهم. والعمل الذي تقوم به حاليا القوات الصربية ضد الألبان الكوسوفيين يتسبب بالتأكيد في كارثة إنسانية هائلة. وهذه الحالة المأساوية تقتضي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء ملائما وفوريا.

إن قراري مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) يستندان إلى الفصل السابع من الميثاق ويقران بأن الحالة في كوسوفو تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. وفي القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)، طلب المجلس إلى السلطات اليوغوسلافية أن تتخذ فورا خطوات لتحسين الحالة الإنسانية وتفادي حدوث الكارثة الإنسانية الوشيكة. وكان المجلس قد طلب أيضا في القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) إلى السلطات نفسها أن تنفذ بشكل كامل وفوري اتفاقي وقف إطلاق النار الموقعين مع منظمة حلف شمال الأطلسي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

وفي البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، رحب المجلس بعملية السلام التي بادر بها فريق الاتصال وأعلن عن تأييده لها، وهي العملية التي توجت باتفاقات رامبوييه التي وقعها ألبان كوسوفو في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩. وللأسف، فإن القيادة اليوغوسلافية، إضافة إلى عدم امتثالها لقراري المجلس، تستمر أيضا في رفض اتفاقات رامبوييه ورفض جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للصراع.

واستنادا إلى ما تقدم، لم يكن أمام ماليزيا خيار سوى التصويت ضد مشروع القرار، كما فعلنا للتو.

وكما ذكرنا أيضا خلال جلسة يوم الأربعاء الماضي، كانت ماليزيا تفضل لو أن مجلس الأمن عالج الأزمة في كوسوفو مباشرة وعلى نحو فعال. إلا أن العمل الذي قام به المجلس اليوم يوضح بجلاء الخلافات الخطيرة التي لا يمكن تجاوزها في المجلس. ومن ثم، تأسف ماليزيا لأنه تعين اتخاذ تدابير خارج إطار المجلس بسبب عدم اتخاذ المجلس إجراء في المسألة.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): كنا نتمنى ألا يتم اللجوء إلى القوة العسكرية لمعالجة الوضع في كوسوفو. كما كنا نرجو أنه في حالة الاضطرار إلى استعمالها، كما هو الحال، أن يتم ذلك عن طريق مجلس الأمن. ولكن من الواضح والثابت أن السلطات في بلغراد قد أعطيت الفرصة تلو الأخرى للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة كوسوفو. إلا أنه في الوقت الذي وافق فيه الطرف الممثل لألبان كوسوفو على التسوية السلمية ووقع عليها، وهي التسوية التي تم التوصل إليها في رامبوييه، فإن الجانب الصربي رفض ذلك، لا بل استمر في استعمال القوة المفرطة في إقليم كوسوفو، مما أسفر عن وقوع مئات الضحايا وآلاف المشردين وتسبب في خلق مشكلة إنسانية رهيبة تصعب معالجتها على الرغم من تعاون الدول المجاورة. وأمام هذا الوضع، لا يمكن أن تشكل الموافقة على مشروع القرار الذي عرض على المجلس اليوم إلا تشجيعا لسلطات بلغراد على المضي في سياستها المتبعة حاليا والقائمة على التطهير العرقي

بارتكاب المزيد من المجازر وعمليات التشريد ضد ألبان كوسوفو. وبناء على هذه الاعتبارات، فقد صوت وفد بلادي ضد مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

إن استمرار الضربات العسكرية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والتي تجري بقيادة الولايات المتحدة، تسببت بالفعل في إصابات كثيرة ودمار فادح، وقد تدهورت الحالة في منطقة البلقان على نحو خطير. إن الحكومة الصينية تعارض بشدة هذا العمل الذي يمثل انتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويتحدى سلطة مجلس الأمن. ونود أن نعرب مجددا عن مطالبتنا الشديدة بوقف فوري لهذا العمل العسكري، بغية تيسير استعادة السلام في منطقة البلقان في موعد مبكر.

إن الصين تؤيد دائما التسوية السلمية للنزاعات عن طريق المفاوضات. ونحن نعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الشؤون الدولية. ونعارض سياسة القوة التي يستخدم فيها القوي قوته ليقهر الضعيف. ونعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بأي مبرر كان وبأي شكل حدث. ويود الوفد الصيني أن يكرر القول إن مسألة كوسوفو، بالنظر إلى أنها تمثل شأنا داخليا يخص جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ينبغي أن يحلها الطرفان المعنيان في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما بينهما.

وينبغي لحل مسألة كوسوفو أن يستند إلى احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية وضمان احترام الحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية في منطقة كوسوفو.

وبناء على المبادئ المذكورة أعلاه صوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا. ونأسف أيما أسف لأن المجلس لم يعتمد هذا المشروع الذي يتفق مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أستأنف الآن مهامي رئيسا للمجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم إجراءات التصويت.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لنا للمشاركة في هذه المناقشة، وأن أعرب عن امتناني لجميع أعضاء المجلس الآخرين على موافقتهم على تلك الدعوة.

في البداية أود أن أتلو البيان الذي أصدرته وزارة خارجية أوكرانيا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، حيث أنه يعرب عن موقف حكومتي إزاء الموضوع الذي ينظره مجلس الأمن حاليا على نحو شامل ومكثف للغاية. ويرد نص البيان على النحو التالي:

"لقد تلقت أوكرانيا بقلق بالغ نبأ الضربات الجوية التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

"إن أوكرانيا، التزاما منها بالأعراف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تعتبر استخدام القوة العسكرية ضد دولة ذات سيادة بدون إذن مجلس الأمن الدولي - الهيئة الوحيدة الموكل إليها اتخاذ تلك الإجراءات بغية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين - أمرا غير مقبول.

"وفي الوقت نفسه، فإن رفض بلغراد توقيع الاتفاقات التي صيغت بوساطة فريق الاتصال أسفر عن انهيار عملية التفاوض. ومن ثم، لم تنفذ أحكام قراري مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) على نحو كامل، وأدى ذلك إلى استخدام القوة.

"إن أوكرانيا تحث طرفي الصراع، فضلا عن المجتمع الدولي، على التعجيل ببذل المزيد من الجهود بغية وقف زيادة تصاعد الصراع. ومن الضروري العودة في أسرع وقت ممكن إلى تسوية سياسية سلمية على أساس الحفاظ على سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية ومنح كوسوفو حكما ذاتيا واسع النطاق.

"وتؤكد أوكرانيا مجددا استعدادها للمساهمة في الجهود الرامية إلى استعادة السلام وكفالة الاستقرار واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات القومية، في إقليم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية".

كان هذا بيان وزارة خارجية أوكرانيا في ٢٤ آذار/مارس. وحتى إذا كان قد صدر قبل يومين، فإن كل أحكامه لا تزال في محلها بالنسبة للأزمة الحالية في وسط أوروبا. وبلادي لديها كل الأسباب التي تدعوها إلى القلق الشديد بهذه الأزمة لأنها محفوفة بمخاطر العواقب غير المتوقعة. ونحن على استعداد لبذل كل الجهود الممكنة لتفادي هذه العواقب.

ولهذا، فقد سبق لأوكرانيا أن شاركت مشاركة فعالة في الجهود الرامية لوقف الأزمة والتوصل إلى حل سلمي لمشكلة كوسوفو. وأود أن أبلغ المجلس، الذي لا نزال نعتقد أنه يتحمل المسؤولية الرئيسية لصيانة السلم والأمن الدوليين، بالزيارة التي يقوم بها السيد تاراسيوك، وزير خارجية أوكرانيا لبلغراد حاليا. وبعثة صنع السلام هذه، التي يضطلع بها وزير خارجية أوكرانيا، دليل آخر على التطلع المخلص من جانب بلادي للإسهام البناء في قضية إيجاد حل للصراع، وفي استعادة السلم والاستقرار في منطقة البلقان بأكملها.

وأثناء المفاوضات مع قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سيتقدم وزير خارجية أوكرانيا بعدد من المقترحات الملموسة التي يمكن أن تؤدي إلى وقف القصف الجوي الذي تشنه منظمة حلف شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، واستئناف عملية التفاوض بين طرفي الصراع في كوسوفو، وإعادة بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتسوية مشكلة اللاجئين، والحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنح حكم ذاتي واسع النطاق لكوسوفو.

وأحد المقترحات المحددة التي سيتقدم بها وزير خارجية أوكرانيا هو إعادة النظر في مسألة تقديم الضمانات لتأمين التسوية السياسية في كوسوفو من خلال وزع قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات هناك، بحيث يكون تركيبها مقبولا لدى جميع الأطراف. وسأحيط أعضاء مجلس الأمن علما على الفور بالمعلومات عن نتائج المفاوضات في بلغراد بمجرد أن أتلقاها.

وفي هذه الأثناء، أود أن أؤكد على أن الشرط الضروري لأي حل سلمي ينبغي أن يكون التنفيذ الكامل من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقادة المجتمع الألباني في كوسوفو لجميع الأحكام ذات الصلة في قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨) فيما يتعلق أولا وقبل كل شيء بالمحافظة على وقف إطلاق النار الفعلي وبسحب قوات الأمن الصربية التي تشارك في أعمال القمع ضد السكان في كوسوفو.

ولا أود أن أعلق على نتائج التصويت الذي أجري الآن. ولكني أود فقط أن أقول، بصفة شخصية، إن المناقشة التي استمعنا إليها ذكرتني كثيرا جدا بالأوقات الحالكة للحرب الباردة. وأعتقد مخلصا أن لا أحد في هذه القاعة يرغب في عودة تلك الأوقات الحالكة.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٣٩٨٨، أدعو الآن السيد يوفانوفيتش للإدلاء ببيانه.

السيد يوفانوفيتش (تكلم بالانكليزية): إن بلادي تقع ضحية للعدوان الوحشي وغير الشرعي من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لليوم الثالث على التوالي. إن أقوى آلة حرب في العالم تجعل من بلد مسالم وذي سيادة، ومن شعبه الأبي ميدان قتل وأرضا تجرب فيها أكثر أسلحتها وحيلها العسكرية تعقدا.

إن منظمة حلف شمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تشارك في أعمال محمومة من التدمير والتخريب ضد بلد صغير محب للسلام، منتهكة كل مبدأ من مبادئ العلاقات الدولية، متحدية سلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقراراته، ومتفوقة على النازيين في عدائها وبغضها لشعب صربيا والجبل الأسود. وهي تشوه بطريقة مخزية الحقيقة فيما يتعلق بالأحداث في كوسوفو وميتوهيا، وتقدم المساعدات على وجه مفضوح للانفصاليين والإرهابيين، وتجعل من الشعب الصربي ومن بلادي شياطين في محاولة وقحة للتلاعب بالرأي العام العالمي ولتجهيز ساتر لعدوانها.

وقد أصبحت طائرات منظمة حلف شمال الأطلسي، بهجومها على يوغوسلافيا، القوة الجوية والحليفة لجيش تحرير كوسوفو الإرهابي. وقد زاد عدوان المنظمة من الأنشطة الإرهابية لجيش تحرير كوسوفو، لا ضد قوات الأمن اليوغوسلافية فحسب، بل وضد المدنيين، ومنهم الألبان. ولما كنا ضحية لهذا العدوان، فلا خيار أمامنا إلا الدفاع عن أنفسنا وصيانة أرضنا المقدسة في كوسوفو وميتوهيا، فهي روح الكيان الوطني الصربي. وإذ نعارض العدوان، فإننا نتمسك أيضا بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

والعدوان وحملة القصف الثقيل والطائش بالقنابل لا يقتصران على ما يسمى بالأهداف العسكرية وحدها، بل يجلبان الموت على مئات المدنيين ويدمران الممتلكات. إن المعتدين، في عملهم الوحشي، لم يستثنوا الحديقة التذكارية في كراغويفاك، مدينة الشهداء التي دفن فيها عشرات الآلاف من ضحايا الإبادة الجماعية النازية في الحرب العالمية الثانية، ولا متحف بلدة سيتينييه التي لا تحظى بأية أهمية عسكرية على الإطلاق. وقد ضرب مخيمان للاجئين الصرب من كرواتيا والبوسنة والهرسك، وبيتان من بيوت الشباب للطلبة كذلك.

وللمرة الثالثة في هذا القرن يوجه إنذار للشعب الصربي. ففي عام ١٩١٤، أصدر الهابسبرغ إنذارا يطالبون بموجبه مملكة صربيا بوضع سيادتها تحت أقدامهم، إلا أن الشعب الصربي رفضه. وفي عام ١٩٤١ وجهت دول المحور إنذارا لمملكة يوغوسلافيا تطالبها فيه بالانضمام إليها وإلا دمرت. ولكن الصرب رفضوا الاستسلام ورفضوا الإنذار مرة أخرى.

والآن، تواجه يوغوسلافيا إنذارا جديدا، ويصدر هذه المرة عن منظمة حلف شمال الأطلسي ومن البلدان التي تسمى ديمقراطية، ويجري تقديم خيارين ليوغوسلافيا، إما أن تتخلى طوعا عن جزء من أراضيها أو ينزع منها بالقوة. وهذا هو جوهر "الحل" بالنسبة لكوسوفو وميتوهيا، الذي قدم عن طريق توجيه إنذار في "المفاوضات" في فرنسا.

إن العدوان الصارخ الذي تشنه بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة، لا يمكن تبريره بأية حجة على الإطلاق. ولما كانت هذه البلدان تغير موقفها وأهدافها كل يوم، فإن ذلك برهان ساطع على أنها لا تؤمن بما تقول. وإذا استمر العدوان، فستواصل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حماية سيادتها وسلامتها الإقليمية على أساس المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك فإننا، بمجرد وقف العدوان، سنكون على استعداد لاستئناف المفاوضات بشأن الحلول السلمية للمشكلة في كوسوفو وميتوهيا على أساس المبادئ الـ ١٠ التي اعتمدها فريق الاتصال في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والوثيقة التي وقعها أعضاء وفدنا في باريس.

ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بالهجوم على يوغوسلافيا، لا تحسم الكارثة الإنسانية المزعومة في كوسوفو وميتوهيا، التي قدمتها بخبث شديد على أنها سبب الحرب، بل على النقيض من ذلك، فهي تولد، بنفسها، كارثة ذات أبعاد ضخمة تحل بكل مواطني يوغوسلافيا وبالسلام والاستقرار في المنطقة وما يتجاوزها.

وعدوانها ظالم، وغير مشروع، وبذيء ومجرد من المبادئ الخلقية. فالمعتدي يكشف عن ازدرائه المتعجرف للأمم المتحدة وميثاقها، ويدعي لنفسه امتيازات مجلس الأمن بوصفه الهيئة الوحيدة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ينبغي للأمم المتحدة ألا تسمح لهم بسلبها حقوقها وواجباتها. ومجلس الأمن قادر على منع هذا إذا أدان العدوان بقوة اليوم، وطلب من حلف الناتو أن يوقفه فورا ودون قيد أو شرط.

وإذا لم يقم مجلس الأمن بذلك، فإنه سيكون مسؤولا عن إنهيار النظام الحالي للعلاقات الدولية إن مجلس الأمن لا يتخذ اليوم قرارا بشأن مصير بلدي فحسب، وإنما أيضا قرارا تاريخيا بشأن مستقبله هو. والمجلس هو الذي يقرر ما إذا كان يحتفظ بالمسؤولية التي يتحملها وفقا للميثاق عن صيانة السلم والأمن الدوليين، أو أن يتخلى عن تلك المسؤولية لحلف الناتو. واليوم، حدد المجلس اختياره. إن حق القوة هو الذي سيمجد بدلا من قوة الحق.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثل بيلاروس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيتشو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): جمهورية بيلاروس تشعر، كما شعرت من قبل، بقلق بالغ إزاء العمل العسكري العدواني غير المشروع الذي تقوم به منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، فقد دفع هذا بجمهورية بيلاروس إلى أن تنضم إلى الدول التي دعت إلى عقد جلسة طارئة للمجلس، وشاركت في تقديم مشروع القرار الذي عرض على المجلس في هذا الاجتماع.

لقد أعلن رئيس وحكومة جمهورية بيلاروس مرارا التزامهما بالتوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع. ونحن مقتنعون بأنه يمكن حتى اليوم، بل ينبغي إيجاد الفرص لمواصلة الحوار. وفي هذا المجال يكمن الدور الحاسم لمجلس الأمن وفقا لسلطاته بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق نعرب عن قلقنا وخيبة أملنا البالغين لأن مشروع القرار لم يعتمد. وجمهورية بيلاروس ترى أن قرار المجلس هذا سيأتي بنتائج عكسية. وبالنظر إلى الهجمات العسكرية الكبيرة المستمرة ضد دولة ذات سيادة، وبالنظر إلى الخسائر بين المدنيين، وبالنظر إلى كل الدمار، من غير الممكن قبول الحجج التي طرحها ممثلو حلف الناتو بشأن حسم الحلف للأزمة الإنسانية في كوسوفو عن طريق استخدام القوة. ونحن مقتنعون بشدة بأن استخدام القوة لن يعزز الاستقرار أو ينهي المواجهة بين الأطراف. إن قرار استخدام القوة، وهو تدبير متطرف، لا يصدره إلا مجلس الأمن بعد أن يضع في الاعتبار وجهات نظر الدول الأعضاء في المنظمة.

اليوم، نشهد تحولا سلبيا في مسار الأحداث: انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي لا تسمح بالتدخل العسكري من أجل مقاصد إنسانية. ونتائج هذه الأعمال لا يمكن التنبؤ بها. إنها تهدد بتقويض نظام الأمم المتحدة، بل نظام العلاقات الدولية بأسره. وجمهورية بيلاروس تطالب مجلس الأمن مرة أخرى باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوقف الأعمال العسكرية التي يقوم بها حلف الناتو ووقف سفك الدماء. ونطالب أيضا باستئناف عمل فريق الاتصال المعني بيوغوسلافيا السابقة، بما يعود بالنفع على استئناف الحوار بين أطراف الصراع والتقدم بعملية السلام في المنطقة. ونحن نعتقد أن الأحداث الحالية تعطي منظمة الأمم المتحدة فرصة تاريخية لكي تثبت للعالم كله سيادة المبادئ السامية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وجمهورية بيلاروس تؤكد من جديد موقفها بشأن تسوية الصراع في كوسوفو: إنها ينبغي أن تستند إلى الاحترام غير المشروط لسيادة يوغوسلافيا وسلامتها الاقليمية وعلى عدم استخدام القوة، بما يتفق وحقوق الجماعات الطائفية كافة. وإن الالتزام الدقيق بتلك المبادئ هو وحده الذي يكفل إحلال سلام قوي دائم في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): بهذا التصويت المخزي ضيع مجلس الأمن توا فرصة تاريخية. وأعضاء المجلس، بتصويتهم هذا تحملوا مسؤولية هائلة.

أود - في البداية - أن أتلو بيانا أصدرته جمهورية كوبا بشأن عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي. وفيما يلي نص البيان:

"في أعقاب سلسلة من المناورات السياسية المتسمة بمكر شديد والمصادمات المسلحة المطولة، والمفاوضات المعقدة - غير الشفافة - بشأن مسألة كوسوفو، شنت منظمة حلف شمال الأطلسي أخيرا هجماتها الجوية الوحشية التي توعدت بها ضد جمهوية يوغوسلافيا الاتحادية، التي كانت شعوبها أكثر شعوب أوروبا شجاعة في محاربة الجحافل النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

"إن هذا العمل، الذي يراد به معاقبة الحكومة اليوغوسلافية، يضطلع به خارج إطار مجلس الأمن، حيث كان من الممكن أن يواجه المحفز الرئيسي للعدوان، الولايات المتحدة، معارضة من جانب أعضاء آخرين عارضوا منذ البداية وبقوة أي عمل يمكن أن يقوض الامتياز الذي يتمتع به هذا الجهاز بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة فيما يخص صيانة السلم والأمن الدوليين، وبالتالي، أدى هذا إلى خرق أعراف القانون الدولي ومبادئه.

"إن الحرب التي يشنها حلف الناتو تحيي مخاوف البشرية التي لها ما يبررها فيما يتعلق بظهور نظام وحيد القطبية يثير الازدراء تحكمه امبراطورية ذات نزعة حربية أعلنت نفسها شرطي العالم، وهي قادرة على جر حلفائها السياسيين والعسكريين إلى أكثر الأعمال طيشا. وهذا شبيه بما حدث من قبل خلال النصف الأول من هذا القرن بانشاء تكتلات عسكرية أوقعت أوروبا في دمار وموت وبؤس، مقسمة إياها ومضعفة إياها، بينما بنت الولايات المتحدة وحشدت قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

"وقد نتساءل عما إذا كان استخدام وسوء استخدام القوة سيحل مشاكل العالم ويحمي حقوق الإنسان للأبرياء الذين يموتون اليوم بسبب القذائف والقنابل التي تسقط على بلد صغير من أوروبا المثقفة المتحضرة.

"إن وزارة خارجية جمهورية كوبا تدين بشدة هذا الاعتداء على يوغوسلافيا من قبل منظمة معاهدة شمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة، وتشجب المناورات الشائنة التي أفضت إلى استمرار فرض هذه الممارسات غير المتحضرة على المسرح السياسي الدولي، بغية إرضاء مصالح الساعين إلى فرض خططهم على كل دول الأرض باسم نظام عالمي جديد ورديء ينشأ على صورتهم وهواهم.

"وخلال هذا الوقت الذي يشهد معاناة وآلام شعوب يوغوسلافيا، تحث كوبا المجتمع الدولي على أن يستجمع قواته لوضع نهاية عاجلة لهذا الاعتداء غير المبرر، ولدرء المزيد من الخسائر في الأرواح البريئة، الأمر المثير للمزيد من الأسف، وللسماح لتلك الأمة باستئناف مسار المفاوضات السلمية حتى تحل مشاكلها الداخلية - وهذه مسائل تعتمد فقط وبشكل حصري على إرادة السيادة وتقرير المصير لشعوب يوغوسلافيا.

"وتعرب كوبا عن قلقها لأن العدوان يمكن أن يمتد بشكل لا يمكن التنبؤ به إلى دول أخرى في المنطقة، إما بسبب العنف ذاته وإما بسبب عدم تسويته للآثار الاجتماعية والإنسانية.

"أما السعي الهزلي إلى فرض الحلول بالقوة فهو لا يتمشى مع أي منطق متحضر؛ ولا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وإن ثبات المواقف التي يتذرع بها في محاولة لتبرير هذه الجريمة الجديدة، لا يعبر إلا عن الاستحالة الأخلاقية لإدامة الأفكار والسياسات التي تتعارض ومصالح الشعوب المشتركة في الصراع، وعن فرض الإرادة الامبريالية عليها. ولو استمر هذا المسار فقد تحدث عواقب لا يمكن التنبؤ بها، بالنسبة لأوروبا ولجميع البشر".

إننا نعيش في زمن معيب تنتهك فيه الشرعية الدولية. إذ لم يحدث من قبل أن كان فرض النظام الوحيد القطب من جانب الولايات المتحدة بهذا القدر من الوضوح والإزعاج. وحين يصبح مجلس الأمن أداة طيعة لها تبدو الأمم المتحدة وكأنها تؤدي مهمتها. ويبدو أساساها - وهما الميثاق والقانون الدولي - نافذين، مع أنهما يتعرضان دائما لتفسيرات نزوية وتلاعب جسيم.

وقد دهشنا قبل أيام لرؤيتنا مجلس الأمن في إحدى المناسبات يرفض الإذن بعمل إجرامي دولي من جانب الولايات المتحدة وشركائها. أما اليوم فقد شهدنا استسلام مجلس الأمن. وعندما يستجمع مجلس الأمن شجاعته ويرفض الخضوع للقوة وحيدة القطب، ويحاول الوفاء بالمسؤوليات التي كلفه بها الميثاق ومجتمع الأمم، تأخذ الدولة العظمى التي لا تقبل انعدام الانضباط من جانب رعاياها، بزمام الأمر في يديها.

إن المناطق المحظورة على الطيران والقذائف التي ضربت كابول والخرطوم وطرابلس وبغداد وبنغازي، والتي تضرب الآن برستينا وبانشيغو وغيرها من المدن، لتذكرنا بالواقع الأليم لخلل النظام العالمي. فماذا يتبقى من مجلس الأمن أو على الأقل من بقاياه، بعد تصويت اليوم؟ وماذا يتبقى من الأمم المتحدة؟

وبينما يجري في الطابق الأرضي من هذا المبنى حديث عن الإصلاح والديمقراطية والشفافية، يصبح في هذه القيادة العليا - مجلس الأمن - الموقف الحقيقي لكل منا واضح الإيلام: مواقف الذين يتلاعبون بالألفاظ بغية إخفاء المصالح القائمة على الهيمنة، ومواقف الذين يشكلون من بيننا الأغلبية العظمى التي تُتجاهل دائما وتخضع دائما للضغوط السياسية من الأقوياء، لأن

الأغلبيـــة تنسى دائما ثقل بلداننا عندما نتحد لإصلاح مكاننا. وإذا لم نحتل مكاننا الشرعي فستبقى الأمم المتحدة؛ بدلا من تناميها بوصفها الحكومة الناشئة لديمقراطية عالمية في عالم معولم ومتحد، مجرد أداة قمع فج للأقوياء، كما هو واضح من هذه الجلسة.

ولا يمكن لأحد أن ينسى في هذه الظروف المأساوية التي يتعرض فيها مصيرنا كلنا للخطر ما قدمه الصرب من إسهام تاريخي خلال الحرب العالمية الثانية عندما حاربـــوا بشجاعـــة تفـــوق شجاعـــة أي شعب آخر ضد الفاشية وضد الجماعات النازية فـــي أوروبـــا المحتلة، ولا يمكن تجريد البشرية من ذاكرتها مهما تسممـــت بالتكنولوجيا المستخدمة في نشر الأكاذيب أو بالتلفزيون المستخدم في الترويج للحرب. ولا بد أن نتذكر هنا، والآن - لأن تلك حقيقة - أن هذه هي الثمرات المرة لمؤامـــرة تهدف إلى تدمير يوغوسلافيا. فهذا هو الأساس الجذري لهذا الصراع وللأحداث الخطيرة التي نعيشها اليوم.

إن بعض الذين يلقون بقذائفهم اليوم بوحشية هم الذين تآمروا وحاربوا بالأمس لتقطيع أوصال ذلك البلد النبيل المتعدد الأعراق. وهم الذين يعاقبون اليوم بعضا ممن شجعوهم في الماضي. إن القنابل ليست الطريق إلى السلام. والحرب ليست حلا إنسانيا. ويعلمنا التاريخ أن المفاوضات وحدها هي التي يمكن أن تبني السلام. وترجو كوبا أن يتم بلا تأخير وضع حد للاعتداء المسلح - لأن كل دقيقة تمر تزهق فيها أرواح - وأن تستأنف المفاوضات بغية التوصل إلى سلام عادل ودائم، كشرط للاحترام الكامل لحقوق وكرامة كل الفئات العرقية والشعوب والديانات في يوغوسلافيا السابقة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي ممثـــل البوسنـــة والهرسك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاكر باي (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): شددنا في بياننا في آخر مرة تكلمنا أمام مجلس الأمن، على أن اللجوء إلى الخيار العسكري لا يلقى أي ترحيب أبدا. ونود فقط أن نعيد تأكيد هذا الرأي. وللأسف فإننا مع هذا وعلى أساس الأحداث التي شهدتها كوسوفو في الأيام القليلة الماضية، لا يسعنا بالتأكيد إلا أن نستنتج بشكل أكبر أن القوة العسكرية تكون أحيانا الخيار الوحيد المتبقي.

ونريد أن ننضم إلى جميع من يرون أن الوقف العاجل جدا لجميع الأعمال العسكرية أمر مرغوب فيه. ولكن هل تم قبول أي من الطلبات التي قضى بها مجلس الأمن في قراراته السابقة أو من طلبات فريق الاتصال؟ هل قبلت بلغراد خطة السلام؟

للأسف أن الدفاع الصربي ضد منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تألف من حملة مكثفة ضد سكانهم المدنيين، وخاصة ألبان كوسوفو. غير أن هذا يتجاوز قضيـــة الشجاعـــة والأخلاقيـــات. إنه يدخل في قلب الاستراتيجيتين الوحيدتين الظاهرتين اللتين تتبعهما بلغراد:

> "فلتلق منظمة معاهدة شمال الأطلسي بقنابلها، فلسوف نسرع إلى إيجاد أمر واقع على الأرض بإكمالنا لأسلوب التطهير العرقي. وإذا تعرض بعض الصرب للأذى، وإذا تعرضوا للموت، وإذا قتل المزيد من الكوسوفيين، فليكن ذلك، وهذا هو الأفضل".

هـــل يذكـــر أحـــد أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي ارتكبت ضـــد البوسنيين؟ يجب أن أقول إنني أشعر بامتعاض عميق، بـــل بالإهانـــة، حين يندفع البعض بعد تجربة البوسنة إلى إدانة التدابير العسكرية المتخـــذة لمواجهـــة استمرار مقاومة بلغراد للســـلام وتصعيدها لحملـــة التطهير العرقـــي. فمـــن هم الضحايا الحقيقيون ومن هم الجلادون؟

هل ينبغي لأولئك الذين يسارعون إلى إنجاز التطهير العرقـــي أن يكسبـــوا العطف بينما يتساءل الضحايا المدنيون لهذا التطهير عمـــا إذا كانوا منسيين أو حتى موضع تجاهل؟ هل تعلمنا شيئا من تجربة البوسنة، أقله التعاطف مع ضحايا الإبادة الجماعية؟

اسمحوا لي أن أضع غضبي المعنوي جانبا. واسمحوا لي أن أنتقل إلى بدائل السياسة الواقعية. هل يعتقد مؤيدو مشروع القرار هذا أن من شأن وقف منظمة حلف شمال الأطلسي عملها من طرف واحد أن يسفر عن أي شيء إيجابي لكوسوفو أو للبوسنة والهرسك أو للمنطقة بأسرها؟ ولن تدعي سلطات بلغراد حينئذ سوى تحقيق النصر، النصر الذي حققه المقاتلون الشجعان الذين يواجهون أعتى قوة عسكرية على وجه الأرض. وستكتب الأسطـــورة الجديـــدة عـــن معركة كوسوفو لعام ١٩٩٩،

وستستخدم سلطات بلغراد الحالية هذا النصر كأداة لإعادة تنشيطها وكسلاح حربي ضد أبناء كوسوفو والبوسنة وجيراننا الآخرين؛ وستستخدمه في الواقع أيضا كأداة لأسر مشاعر وألباب الشعب الصربي نفسه.

ولو اعتمد مشروع القرار هذا أو حتى لو نجح في كسب تأييد كبير، فمن شأن هذا أن يكون هزيمة للسلام في البوسنة والهرسك. واسمحوا لي أن أؤكد أن من شأن ذلك أن يكون هزيمة للسلام في البوسنة والهرسك. ونحن لسنا موجودين هنا لإعطاء دروس أخلاقية، بل لندافع عن قضية السلام في بلدنا والمنطقة بأسرها.

واسمحوا لي أن أذكر ملاحظة أخيرة، وهي أنني مسرور جدا لرؤية الأمين العام هنا طوال هذه المناقشة. ونحن، على غرار أعضاء عديدين آخرين في الأمم المتحدة، قلقون إزاء الآثار المترتبة على هذه المسألة، ألا وهي أن العمل العسكري الذي تقوم به منظمة حلف شمال الأطلسي هو من دون موافقة مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك، فإننا سنكون أشد قلقا وجزعا لو أن مجلس الأمن واجه طريقا مسدودا ولم تكن هناك استجابة للأزمة الإنسانية وللالتزام القانوني بمواجهة التطهير العرقي والإساءات الناجمة عن جرائم الحرب.

لقد دعا مجلس الأمن بلغراد في عدة مناسبات إلى الامتناع عن سياساتها المشؤومة في كوسوفو. ورفضت بلغراد احترام مجلس الأمن. ومن ثم أنيطت بفريق الاتصال مهمة إحلال السلام. وتقدم فريق الاتصال بعدة اقتراحات مناسبة ومرحلية من أجل إحلال السلام. وقبل ألبان كوسوفو بأحد الاقتراحات، ورفضت بلغراد اقتراح السلام وردت في الواقع بتكثيف لجوئها إلى القوة العسكرية ضد ألبان كوسوفو. وأخيرا، لجأ جميع أعضاء فريق الاتصال، باستثناء عضو واحد، إلى الخطوة الوحيدة المتاحة، ألا وهي الخطوة التي هددت بها بلغراد منذ بعض الوقت بسبب تعنتها.

فهل يستعمل مجلس الأمن الآن في الواقع كمؤسسة مهمشة لعرقلة أو لانتقاد الرد الوحيد القابل للتطبيق من أجل إحلال السلام ووقف الإساءات الواسعة لحقوق الإنسان؟ ولنتذكر أن هذه الإساءات نفسها هي أخطر الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة. ولست بحاجة إلى أن أستشهد بما قاله سفير سلوفينيا، دانيلو تورك، عن هذه النقطة.

عندما كانت الحرب تشن على البوسنة والهرسك، كانت الأمم المتحدة تتعرض للانتقاد أحيانا كثيرة، وحتى بضراوة، بسبب عدم فعاليتها في وقف الحرب في البوسنة والهرسك - وما عانينا من الانتهاكات لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية والعدوان. والمؤسف أننا كنا نشارك أحيانا كثيرة في توجيه أصبع الاتهام إلى الأمم المتحدة. ونود أن نعتذر عن هذا الأمر لجميع أولئك الذين قد أساءوا فهمنا في الفترة العصيبة التي كنا نعيشها.

والآن يتضح لنا بعد الذي جرى أن المسؤولية عن جوانب الفشل والنجاح تقع على عاتق أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم، لا سيما أقواهم، أي أعضاء مجلس الأمن. والمسؤولية هي نفسها الآن فيما يتعلق بكوسوفو. فلنمنع السماح مرة أخرى بوضع مجلس الأمن والأمم المتحدة في حالة يبدوان فيها غير فعالين، أو حتى كعقبة تعترض الخطوات الضرورية لإحلال السلام، بل وأكثر من ذلك لوقف الإساءات الواسعة لحقوق الإنسان.

وهل ينبغي أن يكون البديل هنا في مجلس الأمن الاستغراق ثلاث سنوات ونصف في مناقشة الرد اللازم على ما يجري في كوسوفو وعلى ما تفعله بلغراد في كوسوفو، مثلما فعلنا بالنسبة للبوسنة والهرسك؟ وهل لدينا متسع من الوقت؟ وهل نستطيع أن نغض طرفنا عن الحيوات التي تحطم والأرواح التي تزهق؟

لماذا تتكلم البوسنة والهرسك أمام مجلس الأمن اليوم؟ حسنا، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أذكر أن هناك مسألة المصلحة الذاتية. وأود أن أصوب نقطة ألا وهي أن المجال الجوي للبوسنة والهرسك مغلق بقرار منا. وأعتقد أن المسألة هي نفسها فيما يتعلق بكرواتيا.

وهناك أيضا مسألة التاريخ. فتوا قبل الإدلاء ببياني، سمعت ممثل كوبا يتكلم عن كفاح الصرب ضد النازية. والبوسنيون كانوا جزءا من ذلك الكفاح. وأعمامي قتلوا في ذلك الكفاح. وأكبر مقاومة للنازيين وجدت في البوسنة. وأود ألا أرى التاريخ يكتب هنا من جديد بشأن نقطة أخرى.

وهناك أيضا التزام أخلاقي. لقد جئنا نحن في البوسنة إلى مجلس الأمن وناشدناه، وبعد ذلك ناشدنا فريق الاتصال وآخرين من خارج مجلس الأمن، أن يقوموا بأي عمل لإنقاذنا والاستجابة لنا. وبفضل العديد من

البلدان الممثلة حول هذه الطاولة - أي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والعديد غيرها - جاءنا الرد في نهاية المطاف. ونحن نقول إنه جاء متأخرا، ولكنه كان ردا طيبا. وإننا لا نود أن نرى الآن ردا يصل إلى أبناء كوسوفو متأخرا جدا. ولا نود أن نرى مرة أخرى ردا يصل إلى البوسنة متأخرا مرة أخرى، إن سمح بممارسة الظلم والتعصب القومي والتطهير العرقي مرة أخرى في منطقتنا دون إعاقة. وإنني سأحضر إلى هنا أمام المجلس لو كانت المسألة تتعلق بسيراليون أو أية حالة أخرى تستحق اهتمامه العاجل.

ويبدو للأسف في عالمنا اليوم أننا لا نستطيع أن نأمل في أن تكون الأمم المتحدة ومجلس الأمن فعالين دوما وحازمين في إحلال السلام. هذا هو الواقع المؤسف الذي نعيشه. لكن على الأقل ينبغي لنا ألا نسمح بوضع مجلس الأمن والأمم المتحدة في حالة يبدوان فيها كعقبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي القلق الشديد جدا لنا أن تستمر هجمات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مع جعل مجلس الأمن في وضع لا حول له ولا قوة فيه. لقد قلنا في المجلس عندما اجتمعنا يوم ٢٤ آذار/مارس إننا نتوقع منه أن يمارس سلطته لتحقيق عودة مبكرة للسلام الذي مزقه القصف. وإن مشروع القرار الذي أعده الاتحاد الروسي يتضمن مرامي نؤيدها تأييدا كاملا. فهو يطالب بالوقف الفوري لهذا العنف الطائش، ويسعى إلى توكيد سلطة مجلس الأمن التي كانت بين الضحايا الأُول لحملة القصف التي يشنها الناتو. ولهذا انضممنا إلى مقدمي مشروع القرار.

ونشعر بأسف عميق لأن المجلس لم يعتمد هذا المشروع. والنتيجة ستكون منع عودة السلام الذي يتوق المجتمع الدولي إليه كثيرا، والذي يتحمل الأعضاء الدائمون، الذين استخدم ثلاثة منهم حق النقض لخدمة مصالحهم الوطنية، مسؤولية خاصة عن رفع لوائه.

ومن الواضح أن الناتو لن يصيغ السمع لمجلس الأمن. ويبدو أن الناتو يؤمن بأنه فوق القانون. ونرى أن هذا مدعاة لشعور عميق بالانزعاج. وصباح هذا اليوم في نيودلهي قال وزير الشؤون الخارجية إن الهند لا يسعها أن تقبل بأن ينصب أي بلد نفسه شرطيا على العالم. ويدعي الناتو بأن الشرطة الصربية في كوسوفو تلجأ إلى أعمال العنف ولا تبدي أي احترام للقانون. ومن سوء الحظ أن الناتو يبدو قد تقمص شخصية وأساليب عمل نفس أولئك الذين يريد أن يقيد أنشطتهم.

من الطبيعي أن يشعر المرء بالاشمئزاز من أعمال العنف وأن يرغب في وضع حد للعذاب البشري. ولكن لا يمكن حماية السكان وضمان احترام القانون ومعاقبة الذين يخرجون عليه، بين الأمم وداخل الأمة الواحدة على حد سواء، إلا بالوسائل القانونية.

والذين يواصلون الهجوم على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يدعون أنهم يفعلون ذلك باسم المجتمع الدولي ولأسباب إنسانية قاهرة. ويقولون إنهم يتصرفون باسم الإنسانية. وقد تكلم في هذه المناقشة عدد قليل جدا من أعضاء المجتمع الدولي، ولكن حتى من بين الذين تكلموا، لا بد أن حلف الناتو قد لاحظ أن الصين وروسيا والهند جميعها عارضت العنف الذي أطلقه الحلف. ومن الصعب أن يقال إن المجتمع الدولي أيد أعمال الحلف عندما يكون ممثلو نصف البشرية قد أعلنوا عن عدم موافقتهم على ما فعله.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): لقد اشار ممثل الهند إلى أن حق النقض قد مورس من جانب ثلاث دول في التصويت الذي جرى صباح اليوم. وأود فقط أن أشير، بوصفي ممثلا لبلد يتعامل بشيء من الحساسية مع مسألة حق النقض، إلى أني أفهم أن الأحكام بهذا الشأن في غاية الوضوح. لم تكن هناك ممارسات لحق النقض صباح اليوم. فحق النقض لا يمارس إلا عندما يبطل تسعة أصوات إيجابية، ولم تكن هذه هي الحالة صباح اليوم.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني أؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل كندا للتو.

الرئيس (تكلم بالصينية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

— — — —